وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان – كلية التربية
قسم الجغرافية

العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

بحث تقدم به الطالب

رسول قاسم حميد علي

الى مجلس كلية التربية جامعة ميسان وهو جزء من متطلبات نيل شهادة

البكالوريوس في الجغرافية

أشراف الاستاذ الدكتور

ضحى لعيبي كاظم السدخان

١٤٤٥هـ

٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا

وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

الحجرات ١٣

صدق الله العلي العظيم

الاهداء....

الى سندي الذي تولى تربيتي من الصغر والدي الحنون

(حفظه الله)

الى والدتي التي لم ارتوي من حبها منذ طفولتي

(رحمها الله)

إلى زوجتي رفيقة عمري وابنتي قرة عيني

(حفظهما الله)

الى كل من دافع عن حقوق العراق الى كل من قاتل من اجل العراق الى كل الشهداء الذين سالت دمائهم من اجل حدود العراق

الشكر والتقدير

اتقدم بالشكر والتقدير والعرفان الى اساتذتي في قسم الجغرافية

وعلى مدى اربع سنوات وما ابدوه لنا من تفاني علمي واحتواء ابوي

فلهم مني كل الاعتزاز والشكر الى استاذتي المشرفة ضحى السدخان

لتعاونها وتقديمها الملاحظات ومتابعتي اثناء كتابة البحث فلها مني

كل الاعتزاز والشكر الى والدي سندي في الحياة وزوجتي رفيقة الدرب.

الباحث

المقدمة

ان العلاقات العراقية الكويتية مرت بسلسلة من المراحل اثرت بالإيجاب مرة وبالسلب مرة أخرى ولكن في العموم شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً حيث نلاحظ ان علاقات العراق مع الكويت وصفت بأنها لا تزال تدور في أجواء عدم الثقة في بداية نشأة الحكومة العراقية الجديدة من خلال تبادل الاتهامات للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية اهمها هو عدم مطالبة العراق بإعادة ترسيم الحدود بين الدولتين التي رسمت بعد حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١ والتي اعتبرها الجانب الكويتي حدوداً مكتسبة وان افضل السبل التي لابد من انتهاجها في تأسيس علاقات ايجابية وبناءه بين العراق والكويت هو العمل المشترك على كافة الاصعدة والحوارات الجادة والمسؤولة بين الطرفين لتذليل العقبات ومواجهة التحديات كان ذلك الأمر من مسؤولية الكويت والعراق دون تدخل أطراف خارجية ذات مواقف سلبية لذا يحتاج الدولتين من وجهة نظرنا مادام الأمر كذلك الى سنوات قادمة تتخللها جهود مضنية وحثيثة لإزالة الشوائب العالقة في النفوس والعقول. يرتبط العراق بالكويت بجوار جغرافي حتم عليه ان يكون هناك تاريخ مشترك ولغة مشتركة ودين مشترك وعادات وتقاليد مشتركة وكل هذه الأواصر التاريخية جعلت من الصعب بمكان الحديث عن قطيعة مع دولة جارة ويربطها بالعراق كل هذه الاواصر، ولذلك جاءت الدعوات العراقية المستمرة باختلاف الازمنة التي عبرت عن رغبتها بضم الكويت الى العراق كجزء منه، الا ان هذه الدعوات والتي كانت بداية كل الخلافات اللاحقة مع الكويت، فأنها دعوات غير حقيقية ذلك ان الكويت دولة اعترفت بها الامم المتحدة والمواثيق الدولية واعترف بها العراق كدولة جارة وبناءاً على هذا الاعتراف لابد ان تربطنا مع هذه الجارة علاقات طيبة قائمة على اساس الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة المبنية على حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

يؤدي النفط وما يزال دورا كبيرا في العلاقات الدولية، فبسبب النفط ولاجله رسمت الحدود واقيمت انظمة وسقطت انظمة بل وحدثت الحروب وعقدت المعاهدات والاتفاقيات، وهذا ما ينطبق على منطقة الخليج العربي، والتي شهدت خلال عقدين قيام اكثر الحروب دونت في التاريخ المعاصر. وكان سبب توتر العلاقات بين الدولتين في التسعينيات هو تداعيات سرقة النفط من الحقول العراقية احد ابرز الاحداث التي دفع ثمنها العراق باهضاً وعلى مدار اكثر من عشرون عاماً.

فان ان دراسة العلاقات العراقية – الكويتية دراسة علمية موضوعية بعيدة عن التشنج، عاملا مهما لفهم طبيعة تطور العلاقة بين الدولتين، اذ آن الأوان لدراسة هذه العلاقة دراسة موضوعية، خاصة وقد مرت فترة زمنية كافية لنسيان الاحقاد والاحداث المؤلمة التي دفع الشعبين العراقي والكويتي ثمنا غاليا لها ولحد الآن. فدراسة هذه المشكلة دراسة علمية موضوعية أمر ضروري للوصول الى الحلول النهائية ولعودة العلاقات الحميمة بين الدولتين الشقيقين.

اولاً: إشكالية البحث:

إنَّ التساؤلات التي يطرحها البحث تكمن في عدم استقرار العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، فضلاً عن أنَّ الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣م، أثرت في علاقاته الإقليمية والدولية ومنها مع الكويت، ويحمل البحث في ثناياه العديد من الإشكاليات التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل معها، والتي انعكست على بقاء التعقيدات في علاقات العراق الخارجية، وأثرت بشكل أو بآخر في تطور العلاقات العراقية – الكويتية، تنطلق اشكالية البحث من عدة تساؤلات يثيرها هذا البحث:

١. كيف تعامل العراق مع الكويت الجارة منذ بدايات القرن الماضي؟

٢. هل نفذ العراق ماعليه من التزامات تم فرضها عليه بعد حرب الخليج الثانية؟

٣. وكيف نرى المستقبل القريب للعلاقات بناءا على معطيات التاريخ؟

ثانياً: فرضية البحث:

١. تعامل العراق مع الجارة الكويت باستخدام الطرق الدبلوماسية لحل المشاكل القائمة منذ عام ١٩٩٠.

٢. نعم قام العراق بتسديد ودفع الخسارة التي فرضت عليه فضلا عن البند السابع

٣. يرى ان المستقبل حتى الان لم تواجه الدولتين أي عوائق ولكن هنا يجب ان نذكر كل ما يدور في العلاقات الدولية يتوقف على سياسة ورؤية السلطة الحاكمة لكل دولة.

ثالثاً: أهمية البحث:

واجه العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م العديد من التحديات والأزمات، كانت من أبرزها علاقاته الخارجية على الصعيد الإقليمي، والتي سعى إلى تحسينها بعد عام ٢٠١٤م في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الدكتور حيدر العبادي، وشهدت بالتالي تطوراً ملحوظاً في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها الكويت. وتأتي أهمية البحث في أنَّه يُعالج تطور العلاقات بين العراق والكويت بعد العام ٢٠١٤م، التي شهدت تحسناً ملموساً، وانفراجاً كبيراً في المجالات كافة.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة العلاقات العراقية الكويتية بوصفها من اكثر علاقات العراق تازما بدول الجوار وتحاول هذه الدراسة الوقوف على احداث الماضي من اجل الاستفادة منها في المستقبل

كما انها تقف على القضايا الخلافية التي من شأنها ان تعيق تطور هذه العلاقة وبناءها بالشكل الصحيح الذي يخدم العراق أولا ومنها:

١. تقديم رؤية شاملة لمسار العلاقات العراقية – الكويتية والتركيز على المشاكل المشتركة التي حالت دون تطبيع العلاقات بينهما سنوات طوال.

٢. عدم امتلاك القادة العراقيين والكويتيين إستراتيجية واضحة يمكن الاعتماد عليها في بناء علاقات حسن الجوار.

٣. لم يتمكن العراق من لعب دور ايجابي في أحداث المنطقة من سبعينيات القرن الماضي والى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمدنا في كتابة بحث العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ على المنهج التاريخي وارتباطه مع المنهج التحليلي ومنهج قوة الدولة التي يتم الاعتماد عليه اثناء دراسة الموضوعات الجيوسياسية بغية الوصول إلى أفضل الاستنتاجات.

سادساً: حدود البحث :

١. الحدود الزمانية هي المدة الممتدة ما بعد عام ٢٠٠٣

٢. الحدود المكانية : يقع العراق في الطرف الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتداً من دائرتي عرض(٦ ٢٩ – ٢٧– ٥٣٧) شمالاً، ومن خطي طول (٣٩ ٥٣٨ – ٣٦ – ٥٤٨ شرقاً، اما الكويت حيث تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج بين خطي العرض ٢٨.٣٠ – ٣٠.٠٦ شمالاً وخطي الطول ٤٦.٣٠ – ٤٨.٣٠ شرقًا.

المبحث الاول

تاريخ العلاقات العراقية الكويتية

يتشارك البلدان العديد من الذكريات السلبية وعلاقة متضاربة بدأت عام ١٩٣٦ مع العاهل العراقي الثاني الملك غازي بن فيصل، وتستمر حتى يومنا هذا. هذه العلاقة المتشابكة بعمق جعلت من الكويت قضية داخلية للنخب العراقية. وطوال تاريخ العراق الحديث، كان لتهديد الكويت وغزوها جاذبية داخلية على الدوام. فقد برر أمن النظام الداخلي سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج منذ ولادة المملكة الهاشمية الوليدة في بغداد. سعى كل من الملك غازي وعبد الكريم قاسم إلى غزو الكويت من أجل تعزيز أوراق اعتمادهما القومية في الداخل. كان النهج الذي اتبعه صدام حسين في التعامل مع منطقة الخليج، أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبعدها، مدفوعاً باعتبارات أمنية واقتصادية داخلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العراق، الذي يقع العراق في الجنوب الغربي من آسيا والشرق الأوسط، وله تاريخ حضاري عريق وغني، ويحده العديد من الدول العربية وغير العربية خريطة (١)، اذ نجد ان موقعه الجيو استراتيجي يلعب دوراً محورياً في المشهد الجيوسياسي العالمي. ولهذا السبب أصبح العراق بؤرة التنافس بين العديد من دول المنطقة وخارجها خلال المراحل الوسطى والمتأخرة من الحرب الباردة، وعلى مدى العقدين الماضيين، انخرط العراق في دوامة ثلاث حروب كبرى أثرت على المنطقة. وحتى الجغرافيا السياسية في العالم. باعتباره دولة ذات قوة متوسطة غير مستقرة، والكويت، باعتبارها دولة غنية وصغيرة ومستقرة سياسيا، على خلاف من وجهة نظر مجتمعية، مما يزيد من توتر العلاقة بشكل عام. الكويت ليست مجرد اسم دولة بين العراقيين[١].

[١] - سالم مشاري النواف، عالم المعرفة، العلاقات العراقية – الكويتية، تاريخ مشترك، العدد ٦٥، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

خريطة (١) موقع بالنسبة لدول الجوار الجغرافي

https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A

لذا مرت العلاقات بعدد من الاحداث وعلى مراحل التاريخ وبدانا بتناول تلك العلاقات من الخمسينيات وحين نتحدث عن تلك العلاقات فان العراق ومن خلال تجاوزه الى عدد من الدول الا ان اكثر الدول التي اثرت في وضعه الجيوسياسي حيث عانى العراق ومنذ سنوات في استرجاع اراضيه ففي تموز ١٩٣٩ أُجريت مباحثات بين الحكومتين العراقية والبريطانية بهدف إعادة ترسيم الحدود بين العراق والكويت استناداً إلى المراسلات والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والعراقية في ١٩٣٢ بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم ولم تأتِ عملية إعادة ترسيم الحدود سنة ١٩٣٩م بجديد باستثناء الحدود الواقعة جنوب سفوان؛ إذ استقر الرأي على تعديلها لتكون على مسافة كيلو متر مربع واحد إلى الجنوب وإدخال منطقة "كعكاعي" الحدودية ضمن الأراضي العراقية طبقاً لخريطة وزارة الحربية البريطانية الصادرة سنة ١٩٢٠، و تقرّر وضع مراكز للمراقبة بين الدولتين وتوقيع معاهدة حسن الجوار بينهما[١]، لذا لابد من عرض موجز تاريخي لتلك العلاقات حتى نستطيع ان نقف على اخر تطوراتها بعد ان سقط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣. ولم ترفع الأمم المتحدة العقوبات التي فرضتها في العام ١٩٩٠، إلا في العام ٢٠١٠، أي بعد سبع سنوات من سقوط النظام البعثي. .

اولاً: مرحلة الخمسينات

في ١٩٥١ عاد ترسيم الحدود إلى الواجهة حين وجهت السفارة البريطانية في بغداد نيابة عن الكويت مذكرة إلى الخارجية العراقية تدعوها لإجراء الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود بين العراق والكويت وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مباحثات عام ١٩٣٩م، إلا أن العراق ربط موافقته على ذلك بشرط موافقة الكويت على تأجير جزيرة وربة للعراق، هي جزيرة كويتية تقع في شمال الكويت قبالة

[١]- أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية- العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١١٤- ١١٥.

السواحل العراقية تبعد مسافة كيلومتر واحد عن الساحل العراقي كما ضمن العراق هذا العرض في مذكرته المواجهة إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٥٢ وعادت مسألة تأجير جزيرة وربة إلى صدارة المباحثات العراقية – الكويتية؛ حين ربط العراق تجهيز الكويت بالماء العذب بتأجير الجزيرة، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق[١].

محاولة العراق الثانية لضم الكويت جرت عند تشكيل الاتحاد الهاشمي في ١٩٥٨، حينها بحث شأن انضمام الكويت للاتحاد الذي تشكّل بين العراق والأردن؛ إذ طرح نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك فكرة انضمام الكويت للاتحاد وأجرى اتصالات مع ملك السعودية سعود بن عبد العزيز لتأييد هذه الفكرة، وحصل على الموافقة السعودية والولايات المتحدة، إلا أنها توقفت بانحلال الاتحاد الهاشمي على أثر إعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق[٢].

ثانيا: مرحلة الستينات

وفي الستينيات وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت عام ١٩٦١، أنهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية ١٨٩٩ وأعلنت الكويت استقلالها حينها أرسل ليعلن عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي أنّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وأنّ الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني خريطة (٢) تبين بان الكويت جزء من العراق، وأعلن تعيين حاكم الكويت "قائمقام" لها وخاضعاً لسلطة متصرف البصرة وفي ذات العام أعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، أن العراق سيعيد النظر بعلاقاته الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بالكويت، وبما أن عدد الدول التي اعترفت بالكويت أخذ يتزايد، لذلك قام العراق بسحب سفرائه من جميع الدول التي اعترفت بالكويت، لكنه لم يقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل وبعد الإطاحة بـ عبد الكريم قاسم

[١]- إسماعيل محمد الزيود، فاطمة سليم الطروانة، قضايا معاصرة، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٢، ص١٣٧.
[٢]-حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وثائق وحقائق، ط١، بغداد، ص١١.

في سنة ١٩٦٣ صوّت الاتحاد السوفيتي بقبول الكويت في عضوية المنظمة العالمية، لتصبح العضو رقم ١١١. [١]

خريطة (٢) تبين ان الكويت جزء من العراق

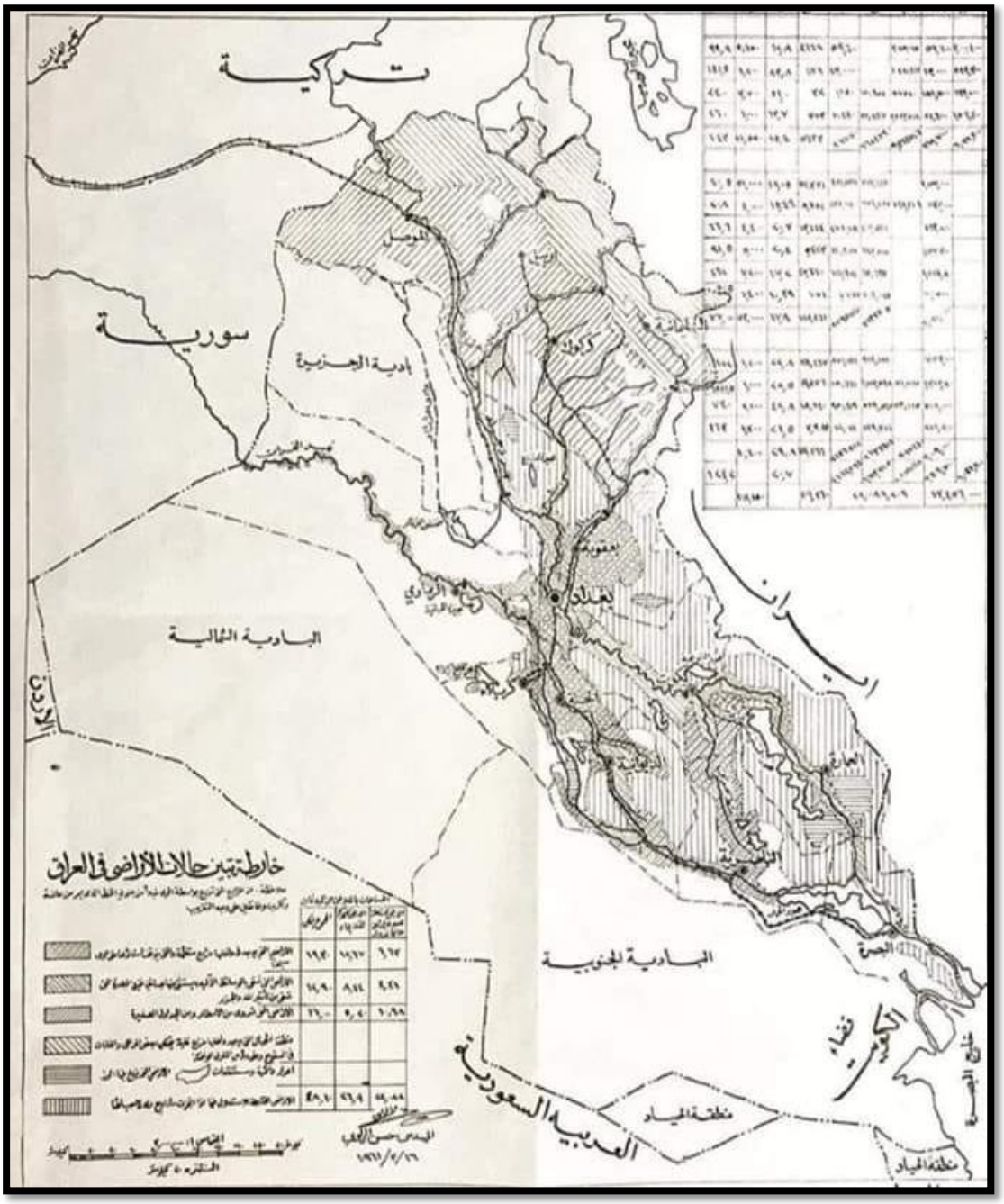

https://www.google.com/search?q

[١]- لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد،١٩٨٧، ص٢٢٢.

ثم تبع تولي عبد السلام عارف قيادة العراق عقب الإطاحة بعبد الكريم قاسم، تغيّر الموقف العراقي الرسمي؛ إذ أعلن في بيان مشترك مع الكويت اعترافه باستقلالها وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة بين الدولتين في ١٩٣٢ واتفق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الدولتين وهنا أجواء التوتر عادت إلى العلاقات العراقية الكويتية عندما بادر الرئيس العراقي عبد السلام عارف في سنة ١٩٦٥، إلى إحياء خطة عراقية قديمة تهدف إلى إنشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء أم القصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد. [١]

واقترح الرئيس العراقي آنذاك على أمير الكويت أن يؤجر جزيرة وربة الكويتية لمدة ٩٩ عاماً؛ إذ إن المجرى لابد أن يخترق أراضيها، لكن أمير الكويت رفض الطلب العراقي وبعد وفاة الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة في ١٣ آذار ١٩٦٦ وتولّي أخيه عبد الرحمن عارف الرئاسة، عادت العلاقات العراقية – الكويتية إلى التوتر من جديد حين اجتاحت قوات عراقية جزيرة بوبيان احتجاجاً على مفاوضات بين إيران والكويت لتقسيم المجرى القاري بينهما من دون مشاركة العراق فيها، وفي ١٩٦٧ قدمت الحكومة العراقية إنذارا رسميا إلى الحكومة الكويتية تطلب فيه بإنزال العلم الكويتي عن جزيرتي وربة وبوبيان الواقعتين على بعد ١٠ أميال تقريبا من الحدود[٢].

وفي عام ١٩٦٨تمت الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف في وتولّي حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر السلطة في العراق، كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع الأمر الواقع لكن من دون ترسيم للحدود بين الدولتين، مع إيجاد صيغة يتمكن العراق في

[١] - محمد مظفر الادهمي، عراقية الكويت ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠، ص١٥٣.
[٢] - إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز و تأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر والتوزيع،القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٠٦.

ضوئها من الانفتاح على الخليج بضم جزيرتي وربة وبوبيان إليه شكل(٣)، أو على الأقل الحصول على حق استخدام شريط أوسع على الساحل. [١]

شكل(٣) جزيرة وربة وبوبيان

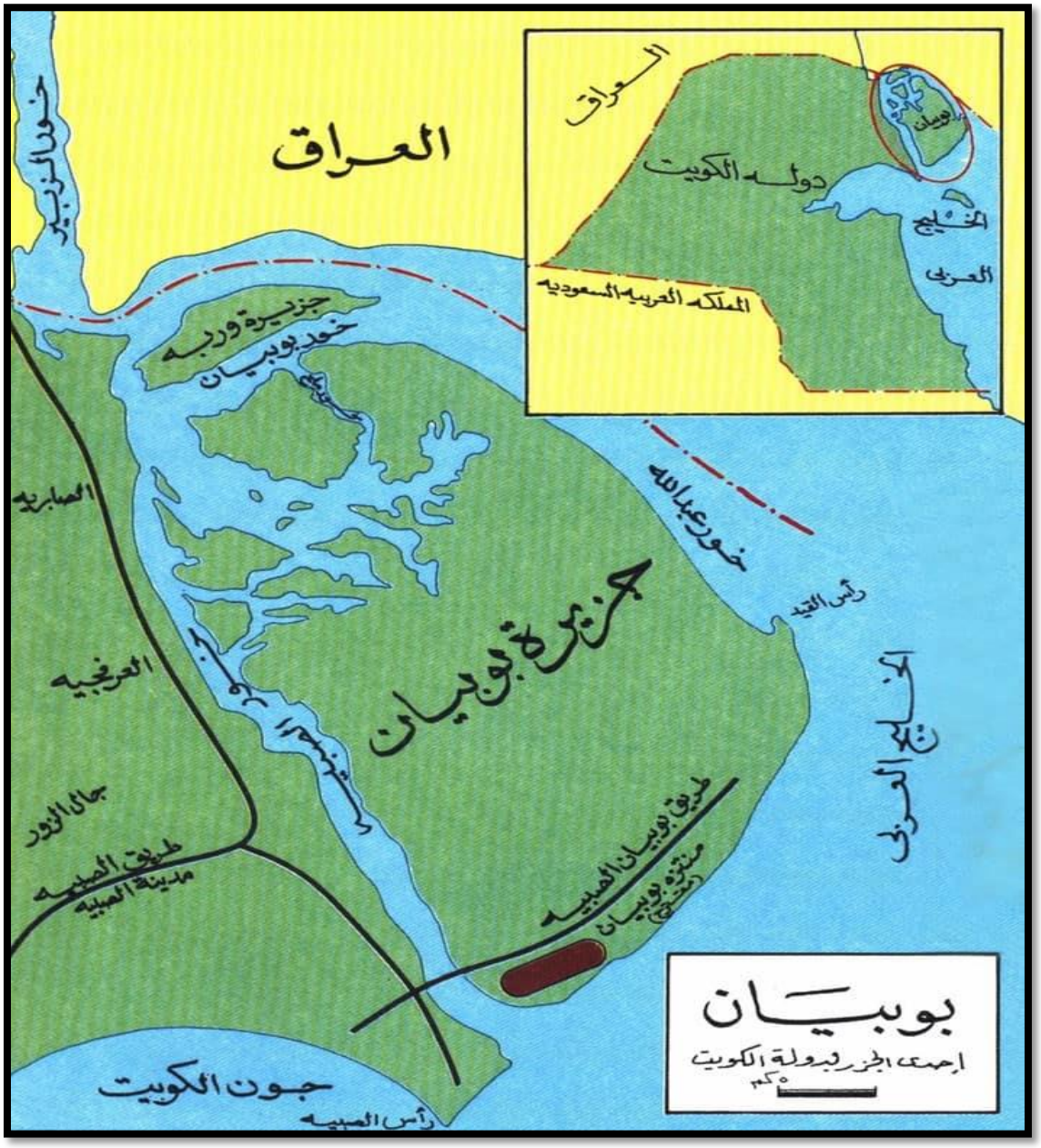

https://www.google.com/search?q

[١] - قحطان حسين طاهر، "تاريخ النزاع العراقي- الكويتي". العراق: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ٢٠١٤، المجلد ، العدد ١٨، ص ٤٩٩-٥٠٨.

ثم أن إلغاء إيران في ١٩٦٩ اتفاقية الحدود لسنة ١٩٣٧ المعقودة بينها وبين العراق. أدى إلى إضعاف موقف العراق في الملاحة بشط العرب، بعد مطالبة إيران بأن يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شط العرب، مما دفع الحكومة العراقية إلى الطلب من الكويت آنذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، تخوفاً من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر[١]، إلا أن الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي، فأقدمت الحكومة العراقية على توجيه الأمر لقواتها العسكرية باحتلال مخفر الصامتة الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط في ١٩٧٣[٢].

ثالثا: مرحلة السبعينات

اتخذت الحكومة الكويتية ردود فعل قوية؛ إذ قامت بإعلان حالة الطوارئ، وغلق الحدود مع الدول المجاورة، بدأت الصحف الكويتية تهاجم الحكومة العراقية واتهمت العراق بالعمل على إقامة قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي وبالتزامن مع هذا الحادث أبلغ العراق جامعة الدول العربية أنّه سحب اعترافه باتفاق سنة ١٩٦٣، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية – كويتية لبحث قضية الحدود على إثرها عاودت الحكومة الكويتية اتصالاتها مع الحكومة العراقية وقام ولي العهد الكويتي آنذاك جابر الأحمد الصباح في آب ١٩٧٣ بزيارة العراق للتباحث بشأن التوصل إلى تسوية لمشكلة الحدود بين الدولتين، وفي نفس العام قدم العراق مقترحات محدودة لتسوية المشكلة تلخصت في أن تؤجر الكويت للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاماً وان تتنازل عن سيادتها على جزيرة وربة مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين الدولتين وكالعادة رفضت الكويت هذا الطلب، ثم سحب العراق قواته من مخفر الصامتة الحدودي في ١٩٧٥[٣].

---

[١] - قحطان حسين طاهر، مصدر نفسه، ص ٥٠٩.

[٢] - التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة من ١٩١٤ – ١٩٦٣، متاح على الموقع الالكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء : http://www.moqatel.com.

[٣] - إسماعيل عارف، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٩.

ثالثا: مرحلة الثمانينات

وتوقفت المباحثات العراقية الكويتية بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية سنة ١٩٨٠ ولم يُثر العراق أية مشكلة حدودية بينه وبين الكويت في الحرب العراقية – الإيرانية، بل سعت الحكومة آنذاك إلى تطبيع علاقاتها مع الحكومة الكويتية وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ زار مسؤولون كويتيون العراق من أجل إقناع الحكومة العراقية بترسيم الحدود إلا أن الجانب العراقي أستمر بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربة وبوبيان وبعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية كشف العراق عن عدد من المواقف التي ادعى ان الحكومة الكويتية قد اتخذتها، بهدف الحاق الضرر به باتجاهات متعددة فهي من ناحية تجاوزت على أراض عراقية جديدة، وقامت بالحفر الافقي لآبار، النفط العراقي وسحب النفط العراقي من حقوله، [١]

ومن ناحية اخرى لجأت إلى ضخ النفط متجاوزة حصتها في منظمة الاوبك لرفع اسعار النفط نحو التدني، بالشكل الذي يعطل فرص العراق في التنمية، وتجاوز آثار الحرب،فكان العراق يعاني مشكلات اقتصادية كبيرة بعد الانتهاء من الحرب، التي لا شك في أن الكويت، قد دفعت باتجاه استمرارها عن طريق فتح موانئها ومساعدة العراق ماليا والإيحاء بأنها ستفي بتعهداتها للعراق حتى بعد انتهاء الحرب، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك، ففي الوقت الذي اتفقت فيه دول الأوبك على تحديد حصص الدول الأعضاء في الضخ نرى أن الكويت والأمارات لم تلتزما بحصصها، إنما أغرقت الاسواق العالمية بكميات كبيرة مما أدى إلى تدهور أسعار النفط من((٢١ دولار وصل الى ١١ دولار للبرميل)) [٢]، وقد قررت الكويت زيادة إنتاجها النفطي بشكل جذري في آب ١٩٨٨م أي بعد يوم واحد من موافقة أيران على وقف إطلاق النار مع العراق، وكان العراق بحاجة إلى أسعار نفط

---

[١] - قحطان حسين طاهر، مصدر السابق، ص ٥١٠.
[٢] - الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٦٠-١٩٩٦ ، منشورات الامم المتحدة، ١٩٩٦، ص٢٣.

مستقرة لتمويل مشاريع الاعمار بعد الحرب، فضلا عن ذلك قيام الكويت بالزحف على الأراضي العراقية لإقامة المنشآت النفطية والعسكرية والمزارع عليها[١].

رابعا: مرحلة التسعينات

في ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٠ ازداد التوتر بين العراق والكويت إثر اتهام الحكومة العراقية الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية والاستيلاء على آبار من حقل الرميلة العراقي المحاذي للحدود الكويتية أثناء انشغال العراق بحربه مع إيران، إضافة إلى قيام الكويت والإمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط مما أدى إلى تدهور الأسعار وخسارة كبيرة للاقتصاد العراقي، و قد ردّت الكويت على الحكومة العراقية بالقول إنها "قامت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية، وأشار الرد الكويتي إلى أن العراق لديه سجل حافل بالتجاوزات على الأراضي الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية" هذا التوتر وتبادل الاتهامات انتهى في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، باجتياح الجيش العراقي في عهد رئيس النظام السابق صدام حسين للكويت[٢].

وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ صدر القرار ٦٨٧ الذي بموجبه تم العمل على ترسيم الحدود بين العراق والكويت، فضلا عن فرض الحصار العلمي والتقني والمالي وتشكيل صندوق تعويضات المتضررين من الغزو العراقي للكويت، ثم أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٨٣٣، الذي اعتمد بالإجماع في ٢٧ مايو ١٩٩٣، بعد التذكير بالقرارات ٦٨٧ (١٩٩١)، و٦٨٩ (١٩٩١)، و٧٧٣ (١٩٩٢) و٨٠٦ (١٩٩٣) فضلا عن تقرير من الأمين العام بطرس غالي وذكر القرار أن لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق الكويت لم تقم بإعادة توزيع الأراضي،

---

[١]- أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.
[٢]- سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

ولكن للمرة الأولى وضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود بين الكويت والعراق على أساس الاتفاق المبرم بين الدولتين في عام ١٩٦٣. يذكر العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ الذي يشكل الأساس لوقف إطلاق النار في ١٩٩٤ أصدرَ مجلس قيادة الثورة القرار رقم ٢٠٠ اعترف بموجبه بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ويمتثل لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ والحدود الدولية التي رسمتها لجنة الأمم المتحدة[١].

[١]- صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد ٣٣، تموز ١٩٧٣، ص١١١.

المبحث الثاني

البعد الجيوسياسي للعلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

لعبت الجغرافية السياسية دوراً مهماً في تحديد طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين العراق والكويت، واذا كانت العلاقات بين دول الجوار حتمية فأن العلاقات العراقية الكويتية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات، حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر والتناقضات في اغلب الأحيان، وفي جميع العهود والانظمة السياسية الحاكمة، حيث امتازت العلاقات العراقية – الكويتية على مدى السنوات السابقة بشد وجذب مستمرين تارة بسبب مشكلات الحدود بين الدولتين وتارة أخرى بسبب عائديه الكويت للعراق، وجاءت أزمة الاجتياح العراقي للكويت ليزيد من تعقد العلاقات وتشابكها، وبعد سقوط نظام صدام حسين عقب التدخل الأميركي في العراق عام ٢٠٠٣، بدأت العلاقات بين الكويت والعراق تتحسن تدريجيا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الا ان تلك العلاقات تتوقف في تعاملها على سياسة الحاكم ومن يتولى السلطة في العراق، فان مشكلة الحدود الجغرافية بين الدولتين قائمة في حين أعرب مسؤولون عراقيون عن استعدادهم للاعتراف بالحدود البرية مع الكويت، لكن الحدود البحرية لا تزال تشكل نقطة خلاف بينهما، إذ إن بغداد تريد أن يضمن لها ترسيم الحدود القدرة على الوصول إلى مياه الخليج، الذي تحتاج إليه اقتصاديا ولصادراتها النفطية.[1] وخلال عام ٢٠٠٣ حاول العراق مد جسور الثقة مع الكويت إلا إن الأخيرة

[1] - جواد حميد مطشر ، الاقتصاد النفطي الخليجي، مجلة الساسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث، العدد ٢٣-، ٢٠١٩، ص ١٨٣.

في كل مرة تثير مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما فما بين ملف التعويضات والأسرى ومشاكل الحدود قضت على أية بادرة أمل يطوي صفحة الماضي [١].

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت المفاوضات حول اعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وذلك بأقتراح مد مشروع للغاز الطبيعي بين الدولتين يشتمل المشروع المقترح على مرحلتين رئيسيتين تبدأ المرحلة الاولى بأستيراد الكويت لكمية ٣٥ مليون م٣/ي من الغاز الطبيعي/ي على ان تستخدم خطوط الانابيب القديمة الموجودة سابقاً بين الدولتين بعد أعادة تأهيلها وصيانتها والتأكد من قدرتها التشغيلية، اما المرحلة الثانية فهي بناء خدمات خطوط انابيب جديدة بقطر ٣٦ بوصة وبطول٥٧ كم في العراق و٣٨ كم في الكويت وبطاقة نقل ٢٠٠ مليون م٣ /ي كما يستورد العراق مادة غاز البترول المسال من الكويت [٢]، ومن ثم التفاوض حول خروج العراق من البند السابع طالب الكويت العراق بأكثر من ٢٠ مليار دولار كتعويضات مستحقة نتيجة غزو العراق عام ١٩٩٠ [*].

لم يعد العراق ذلك البلد العربي الذي يمكن أن يلعب دوراً متميزاً كقوة إقليمية بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وربما خرج من معادلة القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة إلى جانب الأزمات الداخلية التي تعرض لها على الصعيدين السياسي والأمني. وكان هناك اعتقاد بأن بدء التقارب العراقي – الخليجي من المحتمل أن يساعد في تعزيز التحالف الإقليمي بينهم، وفي بداية عام ٢٠٠٥، شهدت الكويت أربع مواجهات بين القوات الأمنية وبعض الجماعات المتطرفة التي كانت تستهدف نشر الفوضى وعدم الاستقرار فيها، وبسبب تردي الوضع الأمني في العراق، شاركت

[١] - عماد مطير الشمري، تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، بحث قدم للندوة العلمية في قسم الجغرافية، الجامعة المستنصرية، التربية الاساسية تحت عنوان ميناء مبارك واثره على الاقتصاد العراقي، ت٢ /٢٠١١، ص٥.

[٢] - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك-، تقرير الامين العام السنوي، العدد ٣٧، ٢٠١٠، ص ٤٤.

[*] - وقد وافق العراق على مواصلة تخصيص ٥% من مبيعات النفط لهذا الغرض حتى انتهت عقوبات البند السابع للامم المتحدة على العراق في ٣٠ حزيران ٢٠١١ وفي نهاية العام ذاته وافق العراق بشل نهائي على تسديد التعويضات الى دولة الكويت، والتي كان يشرف عليها ويفرضها صندوق التعويضات

الكويت بمؤتمري وزراء خارجية دول جوار العراق اللذين عقدا في كل من مدينة اسطنبول التركية في نيسان من عام ٢٠٠٥، والعاصمة اليمنية صنعاء في حزيران من العام ذاته حيث أكد المجتمعون في كلا المؤتمرين على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ووحدة وسلامة أراضيه، ومن أجل أن تتجنب الكويت تداعيات الوضع الأمني في العراق فقد قدمت تسهيلات كبيرة للقوات الامريكية المتواجدة في اراضيها، كما انها اعلنت بأن الثلث الشمالي من البلاد منطقة محظورة أمام الحركة المدنية ووضعت الامكانات العسكرية واللوجستية كافة تحت تصرف القوات الامريكية وقد بررت ذلك بانها بحاجة إلى الوجود الأمريكي لحمايتها من اي خطر محتمل في المستقبل. وتعد قضية الحدود من القضايا الأهم والأكثر تأثيراً في العلاقات العراقية – الكويتية اثناء مدة الاحتلال الأمريكي، فضلا عن انها السبب المباشر إلى جانب أسباب اخرى في عدم استقرار العلاقات بين الدولتين طوال السنين السابقة برزت من جديد قضية الحدود في تموز عام ٢٠٠٥ بعد قيام الكويت بإنشاء حاجز حديدي على طول حدودها مع العراق بهدف تأمين أراضيها من الهجمات والأحداث التي تشهدها الساحة العراقية، واقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الامتار داخل الاراضي العراقية متجاوزة بذلك الترسيم الذي اقرته الامم المتحدة بين الدولتين عام ١٩٩٣، وقد أثار هذا الحدث ردود فعل عراقية على المستويين الرسمي والشعبي تمثلت بتنديد بعض اعضاء مجلس النواب العراق بالتجاوز الكويتي على الاراضي العراق وعلى مياهه الإقليمية وبعضهم طالب اعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية والترسيم الذي تم اعتماده بعد عام ١٩٩٠، وفي بداية شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦، أعلنت السلطات الكويتية عن تفكيك خلية داخل القوات المسلحة الكويتية كانت تستهدف القيام بأعمال عنف داخل قواتها هذا كله أكد التخوف الكويتي من عمليات التسلل وانتقال التطرف والطائفية وتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، وبعد تفجير مرقدي الأماميين العسكريين (ع)

في سامراء في الثاني من شباط عام ٢٠٠٦، [١] حذرت الكويت من نشوب حرب أهلية ودعت الشعب العراقي إلى الوحدة، وقد طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الأسبق محمد صباح السالم الصباح في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في مدينة الخرطوم في اذار عام ٢٠٠٦، الدول المجاورة للعراق إلى بذل مزيد من الجهود لغرض تجنب وقوع حرب أهلية في العراق، وقال الصباح إن دولة الكويت تعارض بشدة انزلاق العراق إلى حرب طائفية وان العراق ليس المتضرر الوحيد بل جميع دول الجوار ستكون مشمولة بذلك " . هذه الأحداث دفعت كل من العراق والكويت إلى إجراء مفاوضات بشأن موضوع الحدود بين الدولتين لاسيما أن خطوات الترسيم لم تكتمل بشكل نهائي سابقا، وخلال المباحثات التي أجراها وكيل وزير الخارجية العراقي الأسبق محمد الحاج حمود مع نظيره الكويتي السابق خالد الجار الله توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص حيث وقع الجانبان في ٢١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ على اتفاق يسمح للكويت اكمال بناء السياج الحديدي على طول حدودها مع العراق ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين، بعد أن تحول العراق ملاذاً للجماعات المتشددة وهذا ما دفع الكويت إلى الاعلان رسميا في بداية عام ٢٠٠٧ بان العراق أصبح بيئة ملائمة في تصدير الارهاب اليها [٢].

اولاً: المشاكل الجيو سياسية بين الدولتين

١. **ترسيم الحدود الجغرافية:** رغم مرور ٣٣ عاماً على إسدال الستار على الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وبعد أكثر من ٢٠ عاماً على عودة العلاقات العراقية الكويتية إلى طبيعتها بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣؛ لايزال ملف الحدود المشتركة بين الدولتين يشكّل عائقاً أمام

[١]- حسين عبد الحسن مويح اللامي ، العلاقات العراقية الكويتية بعد ٢٠١١ وافاقها المستقبلية جامعة ميسان ، كلية العلوم السياسية ، ص ٧-٨

[2] - https://iraq.shafaqna.com/AR/346689/

حلّ جميع الخلافات، فان الحدود العراقية الكويتية هو شريط حدودي بين جمهورية العراق ودولة الكويت، طوله ٢٥٤ كيلومتراً (١٥٨ ميلاً) يمتد من النقطة الثلاثية حيث ملتقى الحدود العراقية والكويتية والسعودية في غرب الكويت إلى ساحل الخليج العربي في شمال شرق الكويت. وفي امتداد الحدود بين الدولتين ١٩٢ دعامة حدودية برية وبحرية، منها ١٠٦ دعامات برية، تبدأ الحدود من الغرب عند النقطة الثلاثية السعودية الكويتية العراقية على وادي الباطن، ثم تتبع هذا الوادي حيث تتدفق شمالَ شرقٍ. ثم تنعطف الحدود شرقاً، متبعة خطًا مستقيمًا طوله ٣٢ كيلومتراً (٢٠ ميلاً)، قبل أن ينحرف خط مستقيم آخر إلى الجنوب الشرقي لمسافة ٢٦ كيلومتراً (١٦ ميلاً)، ينتهي عند الساحل حيث يتلاقى خور عبد الله وخور الصبية مقابل جزيرة حجام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قررت الكويت تثبيت ٢١٧ كيلومتر (١٣٥ ميل) جديدًا ٢١٧ كيلومتر (١٣٥ ميل) حاجز حديدي على طول الحدود. وقدرت تكلفة الجدار أنها ٢٨ مليون دولار وطول الحدود بالكامل. كما أنشأت طرقاً معبدة لتسهيل حركة الأمن على الحدود[1].

٣. **ميناء مبارك:** انشاء الكويت ميناء مبارك و يدل هذا على ان الخلافات بين العراق والكويت لم تكن خلافات حدود برية فقط فان تنفيذ دولة الكويت لمشروع ميناء مبارك الذي سيؤدي الى التأثير المباشر على الاقتصاد العراقي تجارياً من خلال عمليات استيراد وتصدير بضائعه النفطية عن طريق الخليج العربي، فيما أكدت الدراسات الجغرافية والاقتصادية واستناداً الى اتفاقيات منظمة الامم المتحدة الخاصة بأعالي البحار، ان العراق صنف ضمن الدول المتضررة جغرافياً واقتصادياً لامتلاكه سواحل وموانىء محدودة جداً، حيث لايتجاوز طول الساحل العراقي البحري (٥٧) كم ابتداء من منطقة (رأس البيشة) ولغاية (أم قصر)، وعندما قامت ايران والكويت بزحف حدودهم البحرية بعد

[1] - Iraq". The World Factbook , Central Intelligence Agency. 1 Aug 2023. Archived from the original on 2023-05-25. Kuwait 254 km

٢٠٠٣ في محاولة للضغط على العراق سياسياً واقتصادياً، وفرض واقع جغرافي، تقلصت المسافة بين الحدود الزاحفة لكل من ايران والكويت الى أقل من (٣٥) كم، مما نتج عن تكدس خمسة موانىء تجارية (المعقل ١٩١٦، الفاو ١٩٣٧، أم قصر ١٩٧٠، خور الزبير١٩٧٤، أبو فلوس ١٩٧٤) واثنان نفطية (العميق ١٩٤٠ المعروف سابقاً بميناء البكر، البصرة ١٩٧٣) في منطقة. واحدة محدودة وضيقة لاتتجاوز (٣٥) كم. وانتهجت السياسة الكويتية اطار اخر للضغط على العراق وهو التخطيط لإنشاء ميناء مبارك الكبير بعد تأخير الحكومة العراقية بتنفيذها مشروع ميناء الفاو الكبير وبسبب بيروقراطية الوزارات العراقية المعنية والإجراءات الروتينية التي تعاني مما تسبب في تأخير تنفيذ المشروع ومنح الفرصة للكويت بتنفيذ مشاريعها الاستفزازية لتؤثر على عمل الموانئ العراقية التي شهدت أعلى نسبة من الإرباح في عام ٢٠١٠، الأمر الذي اقلق الكويت ودول الخليج من تحسن الواقع الاقتصادي للعراق[١] .

لقد اعترض اغلبية الشعب العراقي على اقامة الميناء الا ان الارادة والقرار السياسي الاقتصادي الكويتي لن يستجب لمطالبة العراق بايقاف انشاء ميناء مبارك لاسيما وان العراق في بداية ان يتعافى من الازمة الاقتصادية التي فرضت عليه طوال فترة حكم الطاغية، وكما اكدت مصادر عراقية خبيرة في الشؤون البحرية والاقتصادية إن قيام الكويت ببناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان سيفقد أهمية ودور ميناء الفاو الكبير ومن قيمته الاقتصادية للعراق بنسبة ٧٥%، مشيرة الى ان العراق والكويت متفقان على إنشاء الموانئ دون التجاوز على الممر المائي المشترك في منطقة خور عبد الله، فيما اشارت وزارة النقل العراقية الى ان هناك ضغوطاً إقليمية تعيق إنجاز ميناء الفاو الكبير كونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية حيث من المؤمل ان يغير ميناء الفاو الكبير خريطة النقل البحري العالمية كونه

[١] - ناجي صبري ،"الحلقة الخامسة.. لـ "الشرق": الدوحة وجهتي الأولى لعودة العراق لمحيطه العربي". m.al-sharq.com. 6 أبريل ٢٠١٦. مؤرشف من الأصل في ٣٠-٠٩-٢٠٢٣.

سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق الذي يسعى إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر مشروع (القناة الجافة) التي ستعد من اكبر قنوات النقل في العالم، وستربط بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا.

٣. **النقطة ١٦٢ وموقف العراق والكويت منها :** وتعدّ المنطقة الواقعة بعد العلامة ١٦٢ البحرية نقطة خلاف كبيرة بين الدولتين، لاسيما مع الخلاف العلني حول منطقة "فشت العيج"، والاعتراض العراقي على التصرفات الكويتية، ففي آب ٢٠١٩، وجّه العراق شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة اعترض فيها على إنشاء الكويت منصة بحرية في "فشت العيج"، وهي مساحة من الأرض تقع بعد النقطة ١٦٢، بينما ترى الكويت أن "فشت العيج" واقعة ضمن سيادتها،* في الوقت الذي يؤكد العراق أن خطوة الكويت تُحدث تغييراً في الحدود البحرية، قبل التوصّل إلى اتفاق يفضي لترسيم الحدود كاملة. تم تشييد جدار فاصل من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والغرض منه كما ذكر هو وقف إعادة غزو الكويت من قبل العراق. والجدار الفاصل مصنوع من سياج مكهرب وأسلاك شائكة، شكل (٤) ويحرسه المئات من الجنود، بالإضافة إلى عدة زوارق دورية، وطائرات هليكوبتر، حيث بدأ بناء الجدار في عام ١٩٩١. واصبحت النقطة ١٦٢ خلافية بين الدولتين لا سيما مع الخلاف العلني حول منطقة "فشت العيج"،[١] والاعتراض العراقي على التصرفات الكويتية.

---

* - وتمثل العلامة ١٦٢- آخر علامة رسمها مجلس الأمن الدولي وفق القرار ٨٣٣ في ٢٧ مايو/أيار ١٩٩٣، وهي تقع في منتصف خور عبد الله. وأن ما قبل هذه العلامة باتجاه الشمال الشرقي باتجاه خور شيطانة وخور وربه والزبير تعدّ علامات بحرية، تبدأ بالعلامة ١٠٧ وتنتهي بـ ١٦٢، وهي حدود مرسّمة بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفق خط التالوك أما ما بعد ذلك، فتبدأ المنطقة غير المرسّمة من العلامة ١٣٥ وتنتهي بالعلامة ١٦٢ وتعدّ مُنصِفة لخور عبد الله ، وعن طول الشريط الحدودي غير المرسّم بين البلدين "هناك أعمال مشتركة بين الدولتين للترسيم مع ضغط كويتي في هذا الجانب، لا يمكن تحديد طول هذا الشريط من قِبل أي مهندس حدودي، حيث يعتمد على المتغيرات المقابلة للسواحل، وصولًا إلى منطقة وسطية بين الدولتين"،

[١] - المصدر نفسه .

شكل(٤) السياج الفاصل بين العراق والكويت

https://www.google.com/search?q=%

٤. **الحقول النفطية المشتركة :** يعد مفهوم يُقصد بالحقول المشتركة، بتلك التي تمتد بين دولتين أو أكثر وقد تتكوّن في دولة معينة لكنها تخترق حدوداً أخرى أو أخريات، أي أن امتدادها الجيولوجي عابر لحدود الدولة السيادية، وقد تترتب عليها نزاعات لاسيما وإن الحقل النفطي يتمثل بتكوينه الجيوفيزيائي ويتضمن أكثر من مكمن نفطي، ويمكن حفر أكثر من بئر يحتوي خزانه على هيدروكربونات، وتقسم هذه الحقول إلى ثنائية تشترك في الحقل دولتان فقط مثل الحقول بين الكويت والعراق، وجماعية يمتد الحقل فيها بين أكثر من دولتين مثل حقول النفط في بحر الشمال وبحر قزوين والخليج العربي.

للحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار، خصائص تميّزها،[١] ليس من الناحية الجيولوجية أو الوزن النوعي للنفط في خزانه فحسب، وإنما لحساسية هذه الحقول من الناحية السياسية. فالحقول على الحدود بين العراق ودول الجوار – خاصة تلك التي مع دولتي الكويت وإيران– من أهم معرقلات التفاوض على ترسيم الحدود، وما يعقّد الأمر أكثر هو التاريخ الثلاثي المملوءة سطوره بالحروب الطاحنة وما خلفته من آثارٍ مادية ومعنوية ضخمة. و ما زال التشكيك والاعتراض يطعن بالخطوط الحدودية الفاصلة بين هذه الدول. وعلى الرغم من المعاهدات والاتفاقيات الموثّقة، إلا أنّ الإشكال الحدودي ما زال قائماً مع الدولتين، وخاصّة مع الكويت نظراً لقطع جزء كبير من الأراضي العراقية بموجب ترسيم الحدود من قبل مجلس الأمن بقراره ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ والتي تضم آباراً نفطية منتجة ومهمة للاقتصاد العراقي؛ إذ يرى العراق أنه ظُلم وأن الترسيم جاء مسيساً لصالح الكويت. فشمل مسافة تمتد بطول ٢٤٠ كم، من الجنوب إلى الشمال (في العمق العراقي) ثم إلى الشرق، ثبّتت خلالها ١٠٦ أعمدة كونكريتية، بداية بالعمود رقم واحد الذي يمثل نقطة التقاء الحدود العراقية الكويتية السعودية في وادي حفر الباطن، مروراً بالنهاية الشمالية لهذا الوادي والمتقاطعة مع خط العرض المار بالنقطة الواقعة جنوب مدينة صفوان –وهي نقطة واقعة على بعد ١٤٣٠ مترا، في الطرف الجنوبي الغربي لجدار مبنى الجمارك القديم، على طول الطريق القديم المؤدي من صفوان الى مدينة الكويت– ثم إلى نقطة في جنوب مدينة أم قصر[٢]، حيث لتتقاطع مع الساحل الغربي لخور الزبير، ثم تنتهي بنقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. وهو ما أدى إلى استحواذ الكويت على المناطق الجنوبية لحقل الرميلة العراقي[٣]. شكل (٥).

[١] - ضحى لعيبي كاظم ، الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة ١٩٧٠ -٢٠١٠، جامعة البصرة ، كلية الاداب، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٣، ص ٢٥١.

[٢] - ضحى لعيبي كاظم ، المصدر نفسه ، ص ٣٠٣.

[3] - https://jummar.media/4175

شكل (٥) الحقول المشتركة بين العراق والكويت

والحقول المشتركة من جهة العراق هي كل من حقل الرميلة والزبير وسفوان وحقل ارطاوي اما من جهة الكويت فهي الروضتين البرقان العبدلي ام المناقيش وحقل ظبي، ولهذه التراكيب خصائص مشتركة للصخور التي تحتوي على النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي تساعد في عملية انسياب الموائع في الحقول وتمكّن من عملية سحب النفط من خلال الحفر المائل لمسافة تصل من (ألف– ٣ آلاف م) طولاً، وبعمق من (ألف–٢ ألف م) عرضاً.[١] ولكون حقلَيْ الرميلة والزبير منتميَيْن إلى التركيب الجيولوجي نفسه للحقول الكويتية المجاورة، اتفقت الكويت مع شركات (شل) و(إكسون

[١] - جليل جاسم العوادي، دور العراق الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ابو ظبي الامارات ، ٢٠١٩، ص ١٩٥.

موبيل) و(شيفرون) و(تكساكو) بعد عام ١٩٩١ على القيام بالمسوحات الزلزالية والاستكشاف في المناطق المجاورة لحقل الرميلة الجنوبي، وتم اكتشاف حقل جديد هو حقل ظبي، ويؤدي عدم الاهتمام بهذا الامر الى خسائر كبيرة، اذ لا بد من ايجاد اتفاقيات عادلة تضمن حق الطرفين، وتساعد بخلق بيئة استثمارية خصبة، الشيء الذي لم يستطع العراق ضمانه بسبب الاضطراب السياسي. وتتسم بعض هذه الحقول المشتركة بالمخاطر الأمنية وتتمثل بالمخلفات الحربية من ألغام ومتفجرات مختلفة الأنواع ومنشأ الصنع نتيجة الحرب التي خاضها العراق مع الكويت، [١]ما يعيق أو يبطئ عملية استثمار هذه الحقول لما فيها من مخاطر على الأفراد والشركات بصورة عامة. وتشهد الحدود العراقية المحاذية للكويت خروقات متكررة كتسلل مهربين وعصابات وتجار مخدرات، كما أن هذه الحقول محاطة بتجمعات (عشائرية) تمارس بين الحين والآخر عمليات ابتزاز للشركات العاملة هناك فتربك عملها وتهدد مصالحها، في فراغ لا تستطيع الحكومة فرض سلطتها فيه، فيملؤه شيوخ ومسلحو العشائر، وبالتوازي تنفذ الجماعات والفصائل المسلحة العاملة تحت مظلة القانون والخارجة عنه أجندات قادتها والدول التي تتبعها، فتضغط على الشركات وتبتزها لتمويل أنشطتها أو لمصلحة شركات أو دول أخرى. كل هذا يترافق مع تولي أشخاص غير ذوي خبرة وتخصص، المناصب المهمة المعنية، ما يوسّع رقعة الفساد الموغل في مفاصل الدولة العراقية[٢].

ثانياً : دوافع تعزيز العلاقات بين الطرفين

- بالرغم من المشاكل التي تتصاعد بين الحين والاخر الا ان العلاقات العراقية – الكويتية مستمرة ولن تؤدي الى قطيعة تامة بل هناك نوع من التعامل بالدبلوماسية بين الاطراف الحكومية والذي تجسد في الزيارات المتبادلة للمسؤولين من العراق ودول الخليج بعد عام ٢٠١٤م بشكل خاص و

[١] - ناجي صبري، مصدر سابق.

[٢] - جليل جاسم العوادي ، المصدر السابق، ص ١٩٨.

بروز مؤشرات لرؤية مشتركة لدى مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى إحداث توازن في العلاقات الإقليمية ما بين العراق وإيران من جهة وبين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى في ضوء قراءة واقعية للوضع العراقي القائم. وأشار التحسن في العلاقات العراقية – الكويتية، إلى ثمة أسباب دافعة للتقارب بين الدولتين من أبرزها الاتفاق على مواجهة الإرهاب في العراق في إطار التعاون الأمني والعسكري والذي نشأ بين الدولتين مؤخراً، وموقفهما من العلاقات مع إيران، وظلت الكويت العاصمة الخليجية الأكثر تفاهماً مع طهران بل حققت توازناً بين علاقاتها مع إيران من جهة، وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية. وبذلك احتفظت العلاقات الكويتية – الإيرانية ببعدها الرسمي إلى جانب البعد الشعبي وبقيت الجالية الإيرانية في الكويت تحظى بالمعاملة الجيدة في الإيرانية في الكويت تحظى بالمعاملة الجيدة في العمل والإقامة. هذا إلى جانب حالة التوافق بين العراق والكويت تجاه الملف النووي الإيراني عام (٢٠١٥م)، الذي أبرم بين الدول الغربية وإيران، ودعوتهما للحل السلمي، والتفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتجنب التصعيد العسكري في المنطقة، ولا سيما إنَّ العراق والكويت تربطهما بالأساس علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة دافع آخر للتقارب بين الدولتين، يتمثل في.[١]:-

- الموقف المحايد للعراق في الأزمة الخليجية،
- ورفض الحصار المفروض على قطر،
- واستمرار التواصل السياسي على أعلى المستويات بين الدولتين،
- فضلاً عن التقارب في موقفهما تجاه الحرب في اليمن ودعوتهما إلى الحل السلمي بين الأطراف المتنازعة. أما التباعد أو الاختلاف بين بغداد والكويت، فيكمن في كيفية إيجاد حل للأزمة السورية، هل بالحل الداخلي، أم بالتدخل الخارجي، وهل بالحوار والتفاوض السلمي، أم اللجوء إلى العمل

[١] - مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات العراقية - الكويتية ٢٠١٤ – ٢٠١٨، ص ٢٨٠

الأمني والعسكري لتغيير النظام السوري، في وجهتين تظهران حجم التباعد بينهما في هذه الأزمة تناولنا في هذا المبحث الدوافع التي من شأنها تعزيز العلاقات في ميادين سياسية وتجارية وأمنية وأبعادها على واقع العلاقات بين الدولتين:

أ. الدوافع السياسية

إن الأحداث التي شهدها العالم بعد عام ٢٠٠٣ من احتلال العراق واختلال التوازن في المنطقة مما دعا مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم دولة الكويت تغير التوجهات الخارجية عن السياسات والتوازنات السابقة التي أضرت بالدول المنطقة وبجهودها التنموية وأعطت المسوغ للقوى الخارجية للتدخل على هيئة احتلال عسكري ولذلك فان استقرار المنطقة مرتبط بوجود عراق مستقر وموحد ومتكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي [١] لذلك دعت الكويت على غرار باقي دول الخليج العربي إلى دعم الوجود العسكري الأمريكي في العراق مع استمرار الالتزام بالحفاظ على العراق من التفكيك والوقوع في أيدي إيران حيث الترابط الكويتي الأمريكي بات واضحاً بين الدولتين من خلال امتثال الكويت إلى مطالب الولايات المتحدة بإعادة نشر بعض القوات من العراق وتوسيع قوات الطوارئ على الحدود الكويتية، حيث ذكر مسؤول امني كويتي أن الكويت لديها علاقاتها مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي بلدان التحالف مما يعني قدرة الكويت على أن تؤدي دوراً في استقرار الوضع في المنطقة [٢]. إن السياسية الجديدة التي يتبعها الساسة الكويتيون هي بناء علاقات جيدة مع العراق وذلك يصب في مصلحتها بالدرجة الأساس من خلال تحقيق الاستقرار في العراق من اجل خلق توازن مع النفوذ الإيراني في العراق حيث لا يمكن لدولة الكويت مواجهة هذه

[١] - سوسن صبيح حمدان، الحدود البصرية العراقية - الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية آيار ٢٠١٢ ، ص ٧.
[٢] - عاصم محمد عمران دول مجلس التعاون الخليجي والحاجة الى رؤية استراتيجية ثانية

القضية الكبرى وحدها لذا وجب عليها تصحيح المسارات السياسية نحو التهدئة وبناء علاقات متوازنة مع العراق. [١]

فلقد آن الأوان أن ينظر المحيط العربي والكويت خاصة إلى العراق في ظل إدراك أعمق لشروط اللحظة الراهنة وقدرة أكبر على تجاوز الأحكام النمطية السابقة حول الوضع العراقي ففي إدراك العرب أن هشاشة العراق ليست في خدمتهم وان الانقلاب على نسيجه الاجتماعي لن يخدم مصالح الدول العربية ذات الأفق الاستراتيجي ومن ثم فان بإمكان العرب والكويت أن يبحثوا عن خيار بديل هو خيار المشاركة والتفاعل لان الهشاشة لم تقدم للمنطقة مشروعاً أفضل بل جعلتها حبلى بصراعات ذات طابع استنزافي وشكوك ازدادت تجذراً لذا أدركت الكويت أن خليجاً بدون العراق سيظل يهتز أمام ما يفرزه الواقع من أخطار بعد تنامي قوة إيران النووية[٢] فبعد ان تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق اختراقات عديدة وضرب النظام العربي من خلال إضعاف علاقة الكويت التاريخية القوية بالنظام العربي وربما سلخها منه كلياً وذلك في إطار عدد من الإغراءات كان آخرها العمل على منح الكويت وضع الحليف الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي دونما الحاجة إلى قبولها عضو رسميا فيه لذا وجب على الكويت الامتثال الكامل إلى مطالب الولايات المتحدة صاحبة الفضل على الوضع الذي أنيط بالكويت لاستقرار الوضع في المنطقة والعراق خصوصاً من اجل بناء علاقات ثنائية تخدم الطرفين ومد جسور التعاون مع العراق الجديد الذي أضحى بواقعه الجديد حقيقة لفرض نفسه على الجميع وعن قناعة إن الدور الإقليمي الذي سيمارسه العراق سيكون دوراً ريادياً [٣]

---

[١] - شيماء معروف فرحان ، تطورات العلاقات العراقية العربية خلال عام ٢٠٠٨ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٨، ص ٨

[٢] - اسامه مرتضى، اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية العربية ،البحث مقدم إلى الموتمر العلمي الثاني ،وموسوعة العراق والعرب ،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،٢٠٠٩،بحث غير منشور ، ص٧

[٣] - ازاء العراق"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢٠. صحيفة البيئة، بغداد، مروة سالم الكويت ما بين العراق وإيران.www.abainah.net

لذا وجب التعامل مع العراق وفق رؤية جديدة تحددها اطر الوضع الجديد المناط بالكويت تنفيذاً الأوامر الولايات المتحدة من جهة ومن جهة أخرى أدركت الكويت إن التعامل مع عراق قوي اليوم هو السبيل الأمثل لبناء علاقات شراكة على جميع الأصعدة، فان المستقبل المنظور كفيل لإثبات ان العراق سيكون جزءا من مركب الاستقرار والازدهار الاقتصادي لتمتعه بإمكانيات تؤهله لممارسة واخذ موقعه الريادي في خلق توازنات إقليمية وعربية [١]

لقد أدركت الكويت حقيقة مفادها أن عدم الاستقرار الداخلي في العراق وتنامي دعوات إقامة أقاليم جنوبية بالعراق ان اي إقليم من هذه لو أقيم عند حدودها وخضع للتأثيرات الإيرانية معناه ان إيران أصبحت على حدودها الشمالية ولهذا كان الإحساس بالخطر الداهم الآخر، هو ما يدفعها اليوم أكثر من أي وقت أخر لتجاوز عقد الماضي وان العراق القوي اليوم هو عنصر قوة للكويت كما ورد في تصريحات منقولة عن وزير الإعلام الكويتي مؤخراً فهذا جانب مضاف لدعم الكويت السياسي للعراق على الصعيد الدبلوماسي على اقل تقدير [٢] شهدت العلاقات العراقية – الكويتية محطات عدة خلال المرحلة الماضية تشير إلى تحسن العلاقات بين الدولتين على رأسها زيارة مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى إلى الكويت من ضمنها زيارة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي ورئيس المجلس الاسلامي العراقي، وقد بدا ذلك واضحاً في تصريح رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي الشيخ احمد الفهد الصباح في شباط عام ٢٠٠٧ بان ما تشهده العلاقات الكويتية العراقية اليوم يعد اكبر تقارب في تاريخ العلاقة الحديثة بين الدولتين [٣].

---

[١] - خضر عباس عطوان العلاقات العراقية العربية ... قراءة مستقبلية دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العد ٢٤، ٢٠٠٤ ، ص. ٩٥

[٢] - حسن ابو طالب العراق والعرب العودة الحذرة، وكالة روتير بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٥ ٢٠/٨/٢٥

[٣] - خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص ٩٨.

ب- الدوافع الأمنية

من القضايا التي شجعت التعاون الأمني بين الدولتين هو عقد اتفاق او برتوكول الأول من نوعه والذي عقد في الكويت بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٨ لتسير دوريات عسكرية مشتركة لحماية الممرات المائية بين العراق والكويت يلزم الجانبين بتبادل المعلومات والإبلاغ عن أي نشاط إجرامي في مياه الدولتين الإقليمية وسواحلهما وموانئهما فقد كان العراق في التسعينات يعمل من اجل تحقيق الأمن القومي في مواجهة التهديدات البحرية الإيرانية واليوم لم تجد الكويت غير العراق خلاصاً من التسلط الإيراني فبدأ بتعزيز العلاقات الأمنية مع الجانب العراقي [١]. أيضاً وقبيل انسحاب القوات البريطانية من البصرة في ٣١/ ٣ / ٢٠٠٩ قامت قوات الأمن من كلا الدولتين بتنشيط عمليات التفتيش على الحدود العراقية الكويتية والتي يبلغ طولها ٢٢٢ كيلومتر حيث تعد من أكبر الجبهات العراقية التي تتمتع بقدر كبير من المراقبة حيث يوجد بها أنظمة استشعار الكترونية وان هذا التعاون الأمني جاء نتيجة تخوف الحكومة الكويتية من الفراغ الذي خلفته القوات البريطانية عقب انسحابها مما سيجعل العراقيين أكثر قرباً للحدود الكويتية وستكون الحدود أكثر عرضة لعمليات التهريب ولن تسلم أيضا من العمليات الإرهابية ففي عام ٢٠٠٥ حصلت عملية إرهابية من قبل خلايا إرهابية اكتشف بعد ذلك إنها جاءت عبر العراق من قبل جماعة تابعة للقاعدة تدعى المجاهدين الكويتيين متأثرة بفكر جماعة اسود شبه الجزيرة كانت الدافع وراء تعزيز التنسيق والتعاون الأمني على مستويات عالية جداً [٢]

---

[١] - صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣١٧ ، ٢٦ / شباط / ٢٠٠٧٣٣ .

[٢] - قناة الجزيرة، في أول اتفاق من نوعه بين البلدين دوريات عسكرية لحماية الممرات المائية بين العراق والكويت www.Aljazeera.net

ج – الدوافع الاقتصادية

إن أي نشاط اقتصادي يقف خلفه قرار سياسي او حاجة تكاملية بين اي بلدين اي لا يمكن عزل الاقتصاد عن السياسة فيجب ان يكون القرار السياسي متماشياً مع القرار الاقتصادي لذا فلابد لنا ان نقدم القرار الاقتصادي ويؤخذ بنظر الاعتبار ضمن القرار السياسي ليكون أكثر صوابا ودقة من القرارات المنعزلة من الدوافع التجارية لتعزيز العلاقات العراقية الكويتية التنافس الشديد على السوق العراقي باعتبار ان السوق العراقية بحاجة إلى السلع الرئيسة الضرورية والأجهزة والتقنيات وهو ما يمكن تلبيته من السوق الكويتية ففي عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام وبعيدا عن القنوات الدبلوماسية شقت التجارة الشعبية بين الشعبين العراقي والكويتي طريقا ملموسا مد جسور التواصل بينهما بعد أن فرضت طبيعة الجوار الجغرافي والحاجة إلى التكامل وتبادل المنافع بين الشعبين نوعا من التجارة الشعبية يحقق منها أبناء الدولتين فوائد جمة. اذ تشهد الحدود عند منفذ العبدلي من جهة الكويت ومنفذ صفوان من جهة العراق حالة من التعاون التجاري الملحوظ بين العراقيين والكويتيين حيث أقيم سوق كبير للأدوات المستعملة أشهرها السيارات القادمة من الكويت، وقدرت المصادر المسؤولة عند منفذ العبدلي عدد السيارات المستعملة التي تم تصديرها للعراق من هذا النوع خلال الأشهر الاولى حتى حتى اب من عام ٢٠٠٣، اربعة مليون سيارة وعمل عدد كبير من أصحاب المكاتب التي تنشط في هذه التجارة فإن الجوار الجغرافي للعراق يعد ميزة مهمة لزيادة التبادل التجاري بينهما. ومازالت هناك منطقة حرة نشطة تدخل اليها البضائع الكويتية المستخدمة وغير المستخدمة. في سفوان ويعمل بها عدد كبير من العمال العراقيين والمستثمرين[١].

[١] - ناصر عبد عون المروان، مقال الصفحة الاقتصادية تجارة المواد المستخدمة ، صحيفة الدستور ، بغداد، ٢٠٢١، العدد ٢٢١٦، ص ٦.

لذلك أدت الكويت دوراً كبيراً في مجال التجارة وإعادة أعمار العراق حيث إن للكويت مخزوناً كبيراً في شتى القطاعات التجارية مما جعلها تحقق استفادة كبيرة من اعمار العراق . فقد وقعت العديد من الشركات من القطاع الخاص الكويتي عقود أعمار في العراق حيث انطلق التعاون الاقتصادي بين الدولتين من منظور اقتصادي وامني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين الدولتين التي تعد الضمانة الأهم العلاقات سياسية طبيعية بينهما والنظر إلى مساهمة الكويت وقطاعها الخاص في اعمار العراق كمدخل إلى تعاون دائم ومتطور بين شريكين في التنمية وتعاون يقوم على أسس متينة وعادلة تضمن مصالح الدولتين على حد سواء وتزيد من شأنهما وتلاحمهما لتدعم الاستقرار والتقدم في المنطقة ككلاذ يتطلع العراق إلى إنشاء منطقة صناعية وتجارية مشتركة مع الكويت لتطوير الشراكة الاقتصادية بين البلدين [١].

وقال رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي خلال لقائه رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية محمد جاسم الصقر وجمعاً كبيراً من رجال الأعمال والصناعة على هامش زيارته للكويت، إن «العراق يسعى جاداً لتسهيل إجراءات التجارة البينية مع الكويت، ورفع حجم التبادل التجاري الذي ما زال دون مستوى الطموح»، بحسب بيان للحكومة العراقية. وأضاف «نحث القطاعين الكويتيين، العام والخاص، على الاستثمار في العراق؛ فبلادنا لديها فرص استثمارية واعدة وتتوافر في العراق أراضٍ خصبة ووفرة مائية، تمنح المستثمرين الكويتيين فرصة في المجال الزراعي، سواء للشركات الحكومية أو الخاصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتكامل بين العراق والكويت»[٢]، واكدت حينها الحكومة العراقية على تسهيل إجراءات الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين وتقديم أشكال الدعم كافة لإنجاح أعمالهم، وتسهيل منح سمات الدخول لرجال الأعمال الكويتيين، وسبق للعراق أن وقّع

[١] - قناة الجزيرة، إشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت ، ٢٠٠٨/١٢/٢٠م
www.aljazeera.net

[٢] - ربيع داود الغزي ، الامن الغذائي في منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي، ٢٠٢٢، ص ٣٨١.

اتفاقية تجنّب الازدواج الضريبي مع الكويت عام ٢٠١٩، فضلا عن «التعاون العراقي – الكويتي في مجالي النفط والطاقة، وبلغ حجم التبادل التجاري للعراق مع الكويت ٩٥٦ مليون دولار خلال عام٢٠١٩، [١]هو محط اهتمام كبير من قبل العراق، فضلا عن تطوير هذه العلاقات عبر تشجيع الجانب الكويتي للإسراع بتنفيذ ما يتعلق به من أعمال الربط الكهربائي الخليجي».[٢]، اتفق العراق والكويت الاحد على بناء منفذ سفوان الحدودي بينهما لتعزيز النشاط التجاري.

[١] - مجلة التجارة العراقية ، بغداد ، مجلة فصلية ، وزارة التجارة ، دائرة القطاع الخاص، ٢٠١٩، العدد ٢٣، ص ٤٠.

[2] - https://aawsat.com/home/article/. «الشرق الأوسط»٢، ٤ أغسطس ٢٠٢١

المصادر

١. القران الكريم
٢. اسامه مرتضى، اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية العربية ، البحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، وموسوعة العراق والعرب، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،٢٠٠٩.
٣. إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز و تأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢
٤. إسماعيل محمد الزيود، فاطمة سليم الطروانة، قضايا معاصرة، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠١٢.
٥. حسين عبد الحسن مويح اللامي ، العلاقات العراقية الكويتية بعد ٢٠١١ وافاقها المستقبلية جامعة ميسان ، كلية العلوم السياسية .
٦. حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وثائق وحقائق، ط١، بغداد.
٧. سوسن صبيح حمدان، الحدود البصرية العراقية – الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية آيار ٢٠١٢
٨. شيماء معروف فرحان، تطورات العلاقات العراقية العربية خلال عام ٢٠٠٨، مركز المستنصرية للدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٨.
٩. عاصم محمد عمران دول مجلس التعاون الخليجي والحاجة الى رؤية استراتيجية ثانية
١٠. عماد مطير الشمري، تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، بحث قدم للندوة العلمية في قسم الجغرافية، الجامعة المستنصرية، التربية الاساسية تحت عنوان ميناء مبارك واثره على الاقتصاد العراقي، ت٢ /٢٠١١.
١١. لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد،١٩٨٧
١٢. محمد مظفر الادهمي، عراقية الكويت ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠
١٣. مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

ثانيا: الدوريات

١. جواد حميد مطشر ، الاقتصاد النفطي الخليجي، مجلة الساسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث، العدد (٢٣)، ٢٠١٩.
٢. خضر عباس عطوان العلاقات العراقية العربية ... قراءة مستقبلية دراسات دولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العد ٢٤، ٢٠٠٤.

٣. ربيع داود الغزي ، الامن الغذائي في منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي، ٢٠٢٢.
٤. سالم مشاري النواف، عالم المعرفة، العلاقات العراقية – الكويتية، تاريخ مشترك، العدد ٦٥، ٢٠٠٠
٥. صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (٣٣) تموز ١٩٧٣
٦. قحطان حسين طاهر، "تاريخ النزاع العراقي– الكويتي". العراق: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ٢٠١٤، المجلد ، العدد ١٨.
٧. مجلة التجارة العراقية ، بغداد ، مجلة فصلية ، وزارة التجارة ، دائرة القطاع الخاص، ٢٠١٩، العدد،٢٣.
٨. جليل جاسم العوادي، دور العراق الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ابو ظبي الامارات ، ٢٠١٩.

ثالثاً: التقارير والنشرات والصحف

١. الامم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٦٠–١٩٩٦ ، منشورات الامم المتحدة، ١٩٩٦
٢. حسن ابو طالب العراق والعرب العودة الحذرة، وكالة روتير بتاريخ ٢٠٠٨٠/٨/٢٥ ٢٠/٨/٢٥
٣. صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣١٧ ، ٢٦ / شباط / ٢٠٠٧٣٣ .
٤. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الامين العام السنوي، العدد ٣٧، ٢٠١٠.

رابعاً: الرسائل الجامعية

١. أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية– العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٢. ضحى لعيبي كاظم، الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة ١٩٧٠–٢٠١٠، جامعة البصرة، كلية الاداب، اطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٣.

خامساً: مصادر انترنت

١. قناة الجزيرة، إشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت ، ٢٠٠٨/١٢/٢٠م www.aljazeera.net
٢. التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة من ١٩١٤ – ١٩٦٣، متاح على الموقع الالكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء : http://www.moqatel.com.

٣. "الحلقة الخامسة.. ناجي صبري لـ "الشرق": الدوحة وجهتي الأولى لعودة العراق لمحيطه العربي". m.al-sharq.com. 6 أبريل ٢٠١٦

٤. Iraq". The World Factbook , Central Intelligence Agency. 1 Aug 2023. Archived from the original on 2023-05-25. Kuwait 254 km

٥. قناة الجزيرة، في أول اتفاق من نوعه بين البلدين دوريات عسكرية لحماية الممرات المائية بين العراق والكويت www.Aljazeera.net

فهرست

ت	المحتوى	الصفحة
	العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣	١
١	الاية القرانية	٢
٢	الاهداء	٣
٣	الشكر والتقدير	٤
٤	المقدمة	٥
٥	المبحث الاول تاريخ العلاقات العراقية الكويتية	٩
٦	اولاً: مرحلة الخمسينات	١١
٧	ثانيا: مرحلة الستينات	١٢
٨	ثالثا: مرحلة السبعينات	١٦
٩	ثالثا: مرحلة الثمانينات	١٧
١٠	رابعا: مرحلة التسعينات	١٨
١١	المبحث الثاني- البعد الجيوسياسي للعلاقات العراقية - الكويتية بعد عام ٢٠٠٣	٢٠
١٢	اولاً: المشاكل الجيو سياسية بين الدولتين	٢٣
١٣	١. ترسيم الحدود الجغرافية	٢٣
١٤	٢. ميناء مبارك	٢٤
١٥	٣. النقطة ١٦٢ وموقف العراق والكويت منها :	٢٦
١٦	٤. الحقول النفطية المشتركة	٢٧
١٧	ثانياً : دوافع تعزيز العلاقات بين الطرفين	٣٠
١٨	أ. الدوافع السياسية	٣٢
١٩	ب الدوافع الأمنية	٣٥
٢٠	ج – الدوافع الاقتصادية	٣٦
٢١	المصادر	٣٩
22	الفهرست	42

ت	فهرست الخرائط والاشكال	الصفحة
1	خريطة (١) موقع بالنسبة لدول الجوار الجغرافي	١٠
2	خريطة (٢) تبين ان الكويت جزء من العراق	١٣
3	شكل(٣) جزيرة وربة وبوبيان	١٥
4	شكل(٤) السياج الفاصل بين العراق والكويت	٢٧
5	شكل (٥) الحقول المشتركة بين العراق والكويت	٢٩